معنى ضم المناطق العربية المحتلة
تحت شعار التكامل الاقتصادي الاسرائيلي

بقلم - ت. ميدفيديفا
مجلة "آسيا وافريقيا اليوم"

طوال ثلاثين عاما من قيام دولة اسرائيل دأبت سلطة احتلال اراضي الدول العربية المجاورة وهمها هي الحجر الاساسي في سياسة قيادة اسرائيل. فعند قيام دولة اسرائيل مباشرة في ١٤ أيار ١٩٤٨، وبسحة للحرب العربية - الاسرائيلية في ١٩٤٨ - ١٩٤٩ احتلت اسرائيل ٦٠٧ الف كيلومتر مربع من الاراضي الفلسطينية والتي كان عليها وفق قرارات الامم المتحدة ان تدخل في اطار سلطة الدولة العربية الفلسطينية. وفي حزيران عام ٦٧ احتلت اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس كما احتلت شبه جزيرة سيناء المصرية وكذلك مرتفعات الجولان السورية. وبلغت مساحة الاراضي التي احتلتها اسرائيل ٦٨٠٥ الف كيلومتر مربع اي اكثر باربعة اضعاف ما منحت اسرائيل وفق قرار هيئة الامم المتحدة عام ١٩٤٧ (١٤٠١ الف كيلومتر مربع) واكثر بثلاثة اضعاف ما كانت عليه مساحتها حتى عدوان حزيران ١٩٦٧ (٢٠٠٨ الف كيلو مترا مربعا)

وبوجهت الحكومة الاسرائيلية، ومنذ ايام الاحتلال الاولى، الى استثمار الاراضي العربية المحتلة. وحسب مفاهيم القيادة الصهيونية فان هذه الاراضي ستصبح جميعا جزءا مما يسمى "اسرائيل الكبرى".

ووجدت سلطة الصهاينة هذه عسيرا لها في تشديد استعمار الاراضي العربية المحتلة وذلك بنماء المستوطنات اليهودية العسكرية والتي يدعى انها تسعى بهدف الدفاع والامن كما تسعى قوى هذه الاراضي المستوطنات المدنية لاسكان المهاجرين الجدد وفقط منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى تشرين اول ١٩٧٣ ظهرت في المناطق المحتلة خمسون مستوطنة كهذه. واتسع هذا الرقم في نهاية ١٩٧٦ الى ان وصل السبعين، اكثر من نصفها موجود في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم الان بناء ٩٢ مستوطنة في هذه الاراضي يسكنها عشرة الاف انسان. وكل هذه المستوطنات ظهرت على حساب الاراضي العامة وملك التي صودرت من اصحابها العرب. وقد تصاعدت عدوانية سياسة الضم منذ ان سطر "الليكود" اليميني برئاسة بيغن على السلطة في ايار ١٩٧٧. ووضعت حكومة بيغن خطة استعمار هذه الاراضي فدعت بشكل خاص الى بناء ١٩٦ مستوطنة جديدة حتى عام ١٩٩٢.

ويعلن القادة الصهيونيون ان المستوطنات اليهودية في المناطق العربية المحتلة عليها ان تكون الاستحكامات الامامية وحدود الدولة اليهودية. ان حدود اسرائيل تحدد حيث توجد المستوطنات الاسرائيلية وليست حيث رسمت على الخريطة هكذا اعلنت رئيسة وزراء اسرائيل السابقة غولدة مئير وغيرها من زعماء حزبها. اما حكومة بيغن فقد ذهبت ابعد من ذلك حين اعلنت ان لاسرائيل الحق في انشاء هذه المستوطنات في الضفة الغربية وفي باقي الاراضي العربية لان هذه الاراضي هي جزء من ارض اسرائيل التاريخية.

هدف اقامة المستوطنات

وهكذا فان اقامة اسرائيل لهذه الشبكة الواسعة من المستوطنات اليهودية في المناطق العربية المحتلة هي تعبير واضح عن سعي تل ابيب الى ايجاد الحقائق المسبقة بهدف ضم هذه الاراضي عما ما. وسياسة حكومة اسرائيل الاقتصادية في هذه المناطق ترمي ايضا الى تحقيق هذا الهدف نفسه. فاذا جاء بناء المستوطنات الكولونيالية في هذه المناطق للحفاظ على مراقبة اسرائيل العسكرية عليها فان سياسة اسرائيل الاقتصادية جاءت بهدف ايجاد الظروف الاجتماعية والاقتصادية لضم هذه الاراضي مع الحصول على الحد الاعلى من الفائدة في استغلالها. وفي سبيل ذلك يكون الاعتماد الاساسي على "التكامل الاقتصادي" بين هذه المناطق واسرائيل وذلك باللجوء الى مساعدة توسع وتكثيف اداء الاستغلال الاقتصادي التي اوجدتها الحكومة وسعيها لخلق تنسيق النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة.

وكانت خطوة القيادة الاسرائيلية الاولى نحو التكامل الاقتصادي هو انشاء سوق مشتركة بين المناطق المحتلة واسرائيل. والاهتمام بشكل خاص بتوسيع التجارة مع المناطق الاكثر تطورا في الضفة الغربية ومع المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في قطاع غزة. وتعمل السلطات الاسرائيلية على مساعدة تصدير الانتاج الاسرائيلي الى هذه المناطق في الوقت الذي تقلص فيه الاستيراد من الاردن او البلدان الاخرى.

ووفق الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية فان تصدير البضائع الاسرائيلية الى الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفع من ٧٥،٥ بالمئة من مجمل استيراد هذه المناطق في عام ١٩٦٨ الى ٨٩،٢ بالمئة في عام ١٩٧٤ مع تغليص الاستيراد من الاردن في هذه الفترة بالذات من ٧،٧ بالمئة الى ١،٤ بالمئة ومن الدول الاخرى حتى ٧،٥ بالمئة وخلال الاعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٧ فان ٩١،١ بالمئة من مجمل استيراد الضفة الغربية وقطاع غزة تم استيراده من اسرائيل بينما اكثر من ٦٠ بالمئة من بضائع هذه المناطق صدر الى السوق الاسرائيلي.

وبكلمات اخرى حدث تغير جذري في شبكة العلاقات التجارية الخارجية لهذه المناطق. بحيث اصبحت اسرائيل تحتل الان مركزا مسيطرا فيها.

وبعد ان ربطت السلطات الاسرائيلية السوق المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالسوق الاسرائيلي فانها في الوقت نفسه ابقت تطور اقتصاد هذه المناطق مرتبطا ارتباطا مباشرا بالاقتصاد الاسرائيلي. وكان الفلاحون العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة مضطرون الى الانتقال لزراعة المنتوجات الزراعية للتصنيع كشمندر السكر والتبغ والقطن والتي يتطلبها السوق الاسرائيلي. وتشترى الشركات الزراعية الاسرائيلية هذه المحاصيل الزراعية من مزارعي الضفة الغربية وقطاع غزة بسعر اقل مما تشتريها من المزارعين اليهود. وهذا الامر هو تكرار لما يحدث مع المزارعين العرب في اسرائيل نفسها، الامر الذي يؤدي الى انخفاض مداخيلهم

طابع التبادل التجاري

ويبرهن طابع التبادل التجاري الكولونيالي بين اسرائيل والمناطق المحتلة على مدى ارتباط هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي.

فاسرائيل تصدر الى هذه المناطق المنتجات الصناعية كالمسوحات والادوات الكهربائية وغيرها بالاضافة الى بعض المواد الغذائية كالقمح والسكر والارز التي اسوردتها هذه المناطق حتى عام ١٩٦٧ من الاردن ودول اخرى. مقابل ذلك فان هذه المناطق تصدر لاسرائيل المحاصيل الزراعية المطلوبة في صناعة الاغذية والصناعة الخفيفة وبعض الفواكه التي تحتاج لها المستهلك الاسرائيلي في بعض المواسم.

وهكذا تستخدم السلطات الاسرائيلية الضفة الغربية كسوق لبيع بضائعها وكمصدر للمنتوجات الزراعية الرخيصة، كما تستخدمها كحبر لارسال هذه البضائع الى الاردن ومن ثم الى الدول العربية الاخرى.

وتخدم هذا الهدف سياسة الجسور المفتوحة التي تسمح للسلطات الاسرائيلية بموجبها بنقل البضائع والافراد وغيرها من الضفة الغربية الى الاردن. وحسب الاحصائيات الرسمية فان صادرات الضفة الغربية الى الاردن ارتفعت ما بين ١٩٦٨ - ١٩٧٦ من ٥٣٠٦ مليون ليرة اسرائيلية الى ٤٥٣ مليونا. وفي الاعوام الاخيرة لم يطرأ اي تغير على نسبة هذا الانفاق.

ولكن السلطات الاسرائيلية تمسك بيدها الرقابة على الاسعار والمواد والبضائع التي يسمح باستيرادها وتصديرها فان اسرائيل تقتني من بيعها هذه البضائع الى الاردن ومن الضرائب والرسوم الجمركية. اي ان سياسة الجسور المفتوحة مثلها مثل انتشار السوق المشتركة لها طابع كولونيالي واضح وهي سلاح لاستغلال الضفة الغربية اقتصاديا واداة لتشرب اسرائيل الى سوق الدول العربية المجاورة.

كما ان العامل الاساسي في سياسة التكامل الاقتصادي التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية في المناطق المحتلة هو استيعاب الايدي العاملة من هذه المناطق في اسرائيل.

وكما هو معروف امتنعت القيادة الاسرائيلية في الماضي عن تشغيل العمال العرب بصورة واسعة وذلك انطلاقا من مقولة الدعوة الى تكوين المجتمع اليهودي.

ولكن بعد حزيران ١٩٦٧ تنازلت سلطات الاحتلال امام رغبة المشغلين الاسرائيليين الذين طالبوا بالسماح لهم باستغلال الايدي العاملة الرخيصة والتي كانوا بحاجة ماسة لها في شتى المجالات الاقتصادية من قطاع غزة والضفة الغربية.

ووفق الاحصائيات ارتفع عدد العمال العرب من المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل منذ ١٩٦٨ من ٥ الاف الى ٦٨،٧ الفا في عام ١٩٧٤.

كما ان هذا العدد في الاعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٧ حافظ على ارتفاعه. وفي هذه السنوات مثلت الايدي العاملة من المناطق المحتلة ٣٥ بالمئة من حاجة اسرائيل الى الايدي العاملة الاخيرة. ويشتغل هؤلاء العمال في الدرجة الاولى في البناء والزراعة وشق الطرق والخدمات اي حيث لا حاجة الى الايدي العاملة الصناعية الماهرة. وتصل نسبة العمال العرب في هذه الاعمال الى ٤٠ بالمئة.

ويتضح من هذه الوقائع والحقائق المعروضة انفا ان استغلال العمال العرب من المناطق العربية المحتلة استغلالا كولونياليا اصبح معدرا اساسيا عمى الرحوازية الاسرائيلية واحدى سبل تقوية الاقتصاد الاسرائيلي. لقد تحولت المناطق المحتلة - كما ذكرت الباحثة الامريكية ش.رابن - الى مصدر لتوريد آلاف الايدي العاملة الرخيصة المستغلة في العمل العبودي، ذي الاجر السيء، الى اسرائيل. ومع كل صباح يترك هؤلاء العمال بيوتهم للبدء يوم عمل قاس، عمل لا يخدم بناء اقتصادهم الوطني، بل سيقوى اقتصاد النظام الكولونيالي الذي يضطهدهم.

وتحصل اسرائيل ايضا على ارباح ايضا عن طريق استغلال ثروات المناطق المحتلة الطبيعية. فحتى اكتوبر عام ١٩٧٥، حين اعيدت حقول النفط في ابو رديس سيناء الى مصر، استخرجت اسرائيل سنويا خمسة ملايين طن من النفط، الامر الذي سد جزءا كبيرا من حاجاتها الداخلية. وبعد عام ١٩٧٥ وبمساعدة امريكية اكتشفت اسرائيل في جنوب شبه جزيرة سيناء حقولا بقطبة نكفي، وفق المعطيات المعلنة في العام القادم لسد ٤٠ بالمئة من احتياجات اسرائيل للنفط. وفي شمال سيناء، قرب ما يسمى بمنطقة المستوطنات المختلف عليها، عثر على حقول الغاز الطبيعي. واعلنت بعض الصحف الاجنبية ان هذا الامر هو الذي دفع تل ابيب الى رفض انسحاب جيشها من هذه الاراضي المصرية. وكتب الصحفي الامريكي التقدمي ك.بلويس "مهما تحدث حكام اسرائيل عن مطالبهم حول تغيير الحدود بهدف حل قضايا "امن" اسرائيل فان الهدف الرئيسي للرأسماليين الاسرائيليين وشركائهم يبقى النفط والارض والايدي العاملة الرخيصة. وفقط بذلك يمكن تفسير ممارسات الحكومة الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة."

خنق المناطق المحتلة اقتصاديا

ان الصحف الموالية لاسرائيل، وكذلك الباحثين في الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية، يحاولون اخفاء هذه الحقائق التي تحرك سياسة السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة. ويركز هؤلاء بما فيهم الباحثون الاسرائيليون البرجوازيون الانظار على الجوانب الايجابية في سياسة اسرائيل الاقتصادية في هذه المناطق ولكن ما هو تأثير سياسة التكامل الاقتصادي الحقيقي في حياة المناطق المحتلة الاقتصادية.؟؟

ان سعي تل ابيب الى توطيد مواقعها في المناطق العربية المحتلة تجبرها على ادخال بعض التطوير في قسم من المنشآت الاقتصادية فيها وضمان سبيل الرأس مال الى هناك وان تدرب بعض القوى العاملة مهنيا. ولكن سلطات الاحتلال تدرب الحد الادنى من هذه القوى وتدرب التي تكون هي بحاجة لها ولاستغلالها في المستقبل. ونتيجة لذلك فهناك بعض التقدم في هذا الفرع من الانتاج او ذاك في المناطق المحتلة. ولكن الى جانب ذلك يجب ان نلاحظ التأثيرات السلبية العميقة لسياسة التكامل الاقتصادي والتي ادت مثلا الى تغيير الاسس الاقتصادية الاجتماعية في المناطق المحتلة. وهذا الامر متعلق فقط بالقطاع الاقتصادي الاساسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو الزراعة، التي اصبحت مرتبطة تماما بالسوق الاسرائيلية حتى درجة موم البضائع الحيوية للسكان في هذه المناطق وتوفير البذور للفلاحين.

كما ان سياسة الاحتلال "بالتكامل الاقتصادي" كانت ماحقا وحاجزا بمنع تطور الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبقي طابع الصناعة في هذه المناطق بدائيا تقريبا. فالورشات الصناعية الصغيرة التي تشكل ٩٠ بالمئة من الصناعة والتي تستوعب ١٠ عمال واقل هو طابع الاقتصاد العام في هذه المناطق. وفي هذه الورشات التي تستغل في الاساس عمل الاطفال تصنع المحاصيل الزراعية.

وسلطات الاحتلال تمنع باستمرار (وقد تشجع) تلك الصناعات التي تنافس الصناعة الاسرائيلية من ناحية والتي تعد مكملا لها من ناحية اخرى كتحضير بعض مواد البناء والطلاء والنسيج والاثاث. واحدى الاساليب الاساسية التي يلجأ اليها المستثمرون الاسرائيليون للحصول على المزيد من الارباح هو اسلوب المقاولات. فعن طريق هذا الاسلوب يتم توقيع اتفاقات مع اصحاب المصالح في الاراضي المحتلة لتوريد بعض البضائع. وهذا الاسلوب يفيد المستثمرين الاسرائيليين لانهم اولا لا يستثمرون اموالهم بصورة كبيرة وثانيا لانهم يستغلون الايدي العاملة الرخيصة. وحسب ما قالته صحيفة معاريف الاسرائيلية فانه في عام ١٩٧٠ عملت حوالي ٦٥ ورشة في المناطق المحتلة منفذة طلبات المقاولين الاسرائيليين. وكان معدل انتاج هذه الورشات حوالي ٩٠ مليون ليرة اسرائيلية.

واحدى نتائج الاحتلال الاسرائيلي القاسية على البنية الاجتماعي الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة هي تحويل ٢٥٠ الف مواطن نشط اقتصاديا الى عمال مياومين وبلا حقوق.. ثم ان الالاف من العاملين الذين سدت في وجوههم سبل الرزق واضطروا الى الهجرة من المناطق المحتلة الى الاقطار العربية وغيرها.

ويتعرض العمال من المناطق المحتلة في اسرائيل الى الاضطهاد القومي والاستغلال. فعن ناحية رسمية تعلن السلطات ان اصحاب الاعمال يجب ان يدفعوا لهم اجورا وفق التسعيرة القائمة في اسرائيل ولكن في الواقع انهم يتلقون اجورا لا تصل الى ٦٠ في المئة. وفي المناطق المحتلة سلبوا الحق الاجتماعية مثل الخدمة الطبية والتعويض عن البطالة.. كما انهم يعانون من اوضاع السكن القاسية وحسب ما كتبته الصحف الاسرائيلية فان عائلات عربية باكملها بما فيها الصغار والاطفال الذين بدأوا لتوهم المشي يعيشون في حظائر الخنازير اليهودية.

كذلك يمنع العمال العرب من الاراضي المحتلة من البقاء في المراكز اليهودية الكثيفة وقد يسجن اصحاب العمل الاسرائيليون العمال العرب في الورش لبلا لم لا تعتبر عليهم الشرطة.

"يعمل اغلبية العرب - كما صحيفة "هآرتس" - في الاعمال غير المهنية. يعملون في الاعمال الصعبة. ومع كل صباح نرى هؤلاء الادميين في ثياب رثة يسافرون في الباصات الى الساحات باحثين عن عمل في البناء.. وكثيرون منهم

(عن الاتحاد) الصفحة ١١

الطليعة سياسية أسبوعية
شارع ابن سينا ص.ب ١٩٣٧٢ القدس
صاحب الامتياز والمحرر المسؤول الياس نصر الله
رئيس التحرير بشير البرغوثي
الاشتراكات ١٥٠ ليرة وللطلاب ١٠٠ ليرة سنويا
مطبعة صلاح الدين